استهل شهر ديسمبر مسجلاً خسائر متباينة لمؤشراته الثلاثة

«بيان»: البيع العشوائي سيطر على «سوق الكويت»

■ استمرار حضور عمليات المضاربة على الأسهم القيادية والتشغيلية في التأثير على مجريات التداول

■ أقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,764.86 نقطة مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.26 في المئة

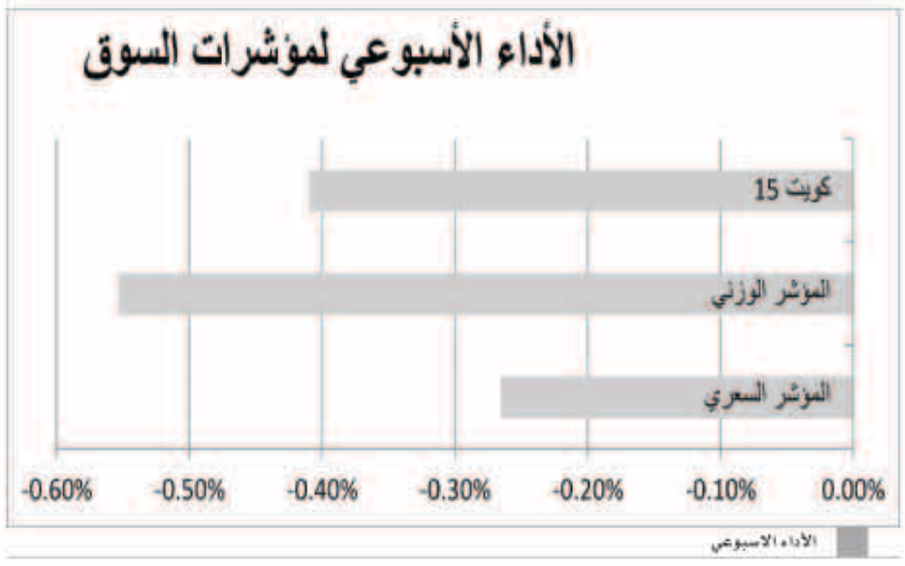

الاداء الاسبوعي

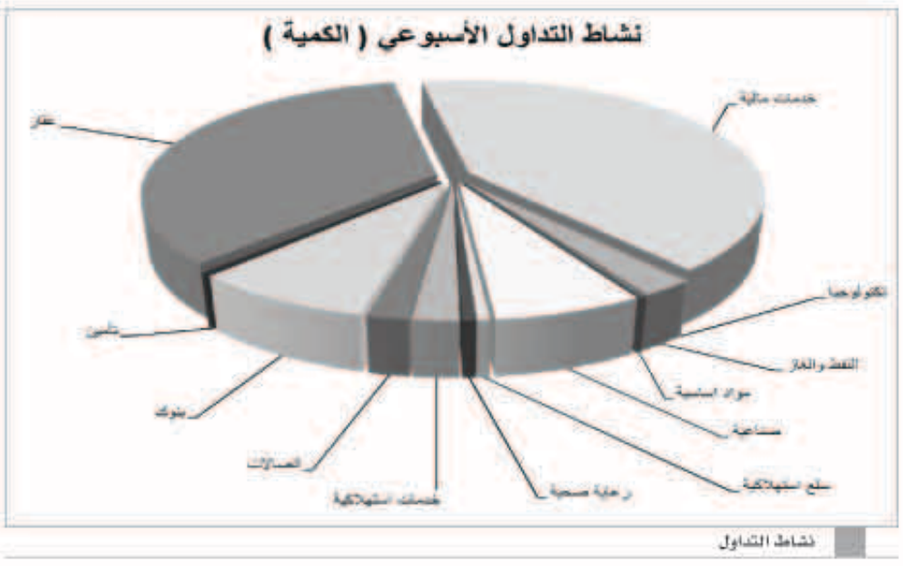

نشاط التداول

قال تقرير شركة بيان للاستثمار استهل سوق الكويت للأوراق المالية أول أسابيع شهر ديسمبر مسجلاً خسائر متباينة لمؤشراته الثلاثة، وذلك على وقع عمليات البيع العشوائية التي سيطرت على العديد من الأسهم خلال معظم الفترات، بالإضافة إلى استمرار حضور عمليات المضاربة في التأثير على مجريات التداول. وقد شملت عمليات البيع التي شهدها السوق خلال الأسبوع الماضي أسهماً عديدة في مختلف القطاعات، وذلك بالتزامن مع انخفاض نشاط التداول مقارنة مع تداولات الأسبوع ما قبل السابق.

وأضاف التقرير من جهة أخرى، يشهد السوق حالة من العزوف عن التعامل من قبل جزء من المتداولين، وذلك بسبب استمرار ضعف ثقتهم بالسوق، إضافة إلى عدم ظهور مؤشرات أو محفزات دافعة للاتجاه الشرائي، فضلاً عن انعدام الرؤية لما ستشهده الأيام المقبلة، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد هذه الفترة.

وقال التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، أصدر «صندوق النقد الدولي» خلال الأسبوع الماضي تقريراً عن الاقتصاد الكويتي في إطار «مشاورات المادة الرابعة»، حيث توقع فيه أن المصروفات ستتجاوز الإيرادات بحلول العام المالي 2018/2017، محذراً من استمرار زيادة الإنفاق الجاري، لاسيما على الرواتب والدعم. وذكر التقرير أن المخاطر السلبية الرئيسية التي تواجه النظرة المستقبلية للكويت تكمن في الانخفاض المستمر لأسعار النفط والخلاف السياسي المتجدد، ونوه خبراء الصندوق إلى أن طول فترة انخفاض اسعار النفط قد تؤدي إلى استنزاف الفوائض المالية بغض النظر عن الوضع المالي القوي للبلاد. كما أكد الصندوق في تقريره على سوء مناخ الأعمال في الكويت بشكل عام، مطالبا بتسريع الإنفاق على البنى التحتية وإعادة هيكلة شركات الاستثمار، وتنويع الاقتصاد، مع زيادة دعم القطاع الخاص لخلق مزيد من فرص العمل للمواطنين. وأضاف التقرير أن الأداء الاقتصادي للكويت كان متخلفا عن نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، وأدائها ذاته في السابق، فمنذ الأزمة المالية العالمية في 2008، ظل النمو غير النفطي سلبياً أو منخفضاً، وكانت الاستثمارات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أقل من المعدل الوسطي في دول التعاون، بسبب تأجيل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في مشاريع البنية التحتية. والجدير بالذكر أن الحديث عن المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي أصبح مكرراً إلى حد كبير، فمن وقت لآخر تصدر العديد من الجهات والمؤسسات الدولية والمحلية العريقة تقارير وتحليلات تنتقد فيها وضع الاقتصاد الوطني، وتقدم النصائح والإرشادات التي من المفترض أن تتبعها الحكومة لكي تتم معالجة تلك المشاكل والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، إلا أن المشكلة تكمن في أن المسئولين في الكويت يعطون آذناً من طين وأخرى من عجين للانتقادات والنصائح التي توجه إليهم، وهو الأمر الذي أدى إلى تخلف البلاد بشكل واضح في الكثير من المجالات بالمقارنة مع الدول المجاورة، فالكويت باتت تحتل أدنى المراتب في الكثير من الأصعدة خليجياً، الأمر الذي أصبح غير مقبول، خاصة وأن الكويت لا ينقصها شيء من مقومات الدولة المتقدمة سوى الإدارة الكفؤة والجريئة والقادرة على اتخاذ القرارات لتحقيق التنمية الحقيقية، والدليل على ذلك أن خطة التنمية التي وضعتها الحكومة نفسها لم يتحقق منها شيء من أهدافها، وهو الأمر الذي اعترفت به الحكومة وكشفت عنه خلال الأسبوع الماضي، حيث تم الإعلان عن خطة التنمية للستة الرابعة 2014/2013، وقالت الحكومة أن خطة التنمية التي شارفت على إنهاء عامها الرابع استهدفت رفع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى الإجمالي العام للإيرادات لتصل إلى حوالي 30 في المئة في السنة الأخيرة من خطة التنمية، إلا أن النسبة المحققة لم تتجاوز 6.4 في المئة ، ما يعني عدم تحقيق هدف الخطة.

■ قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول وبلغ عدد الأسهم المتداولة 401.63 مليون سهم

وأوضح على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تراجعت مؤشراته الثلاثة بالمقارنة مع الأسبوع الذي قبله، وسط سيطرة اللون الأحمر خلال معظم الجلسات بتأثير من الضغوط البيعية القوية التي شملت الكثير من الأسهم في قطاعات عدة، وذلك في ظل سيطرة الأداء المتذبذب الذي يشهده السوق هذه الفترة نتيجة استمرار حضور عمليات المضاربة. وتابع قد تركزت عمليات البيع على الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق، وهو الأمر الذي انعكس على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 على وجه الخصوص، واللذان كانا الأكثر تراجعاً خلال الأسبوع الماضي بالمقارنة مع نظيريهما المؤشر السعري، حيث سجلا أدنى مستوى إغلاق لهما منذ شهر سبتمبر الماضي خلال إحدى جلسات الأسبوع.

هذا ولم يكن اللون الأخضر غائباً خلال تداولات الأسبوع الماضي، إذ انعكست عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على بعض الأسهم التشغيلية إيجابا على أداء مؤشرات السوق خلال بعض الفترات، بالإضافة إلى عمليات المضاربة الإيجابية التي حظيت الأسهم الصغيرة على نصيب وافر منها، إلا أن ذلك لم يكن كافية لدفعهم إلى الإغلاق في المنطقة الخضراء على المستوى الأسبوعي.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 30.85 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.29 في المئة ، ووصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 6.92 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,764.86 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.26 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 0.55 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 456.46 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,078.87 نقطة، بخسارة نسبتها 0.41 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 14.37 في المئة ليصل إلى 24.29 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 24.50 في المئة ، ليبلغ 192.34 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

وتابع التقرير سجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفعت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية. وجاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,006.92 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 3.12 في المئة . فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، حيث أقفل مؤشره عند 1,090.29 نقطة مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 1.12 في المئة . في حين شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعاً بنسبة 1.04 في المئة عند مستوى 1,142.86 نقطة. أما أقل القطاعات خسارة، فكان قطاع النفط والغاز الذي أقفل مؤشره عند 1,236.08 نقطة مسجلاً تراجعاً نسبته 0.07 في المئة . من جهة أخرى، جاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,268.98 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 2.33 في المئة . تبعه قطاع الاتصالات في المركز الثاني بارتفاع لمؤشره بنسبة 1.14 في المئة ، حيث أغلق عند 833.80 نقطة، ثم قطاع الصناعية ثالثاً مع ارتفاع مؤشره بنسبة 0.78 في المئة ، مقفلاً عند 1,180.57 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للارتفاع، فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أغلق مؤشره عند 1,164.52 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 0.04 في المئة .

تداولات القطاعات

وأوضح شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 401.63 مليون سهم شكلت 41.76 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 332.96 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 34.62 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 8.36 في المئة بعد أن وصل إلى 80.37 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 29.60 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 35.96 مليون د.ك.، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.35 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 32.01 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 28.93 مليون د.ك. شكلت 23.82 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

احتفلت بمرور أربعة أعوام على مسيرة النجاح

«جولدن جيت» بدأت في امتلاك أكبر سلسلة شقق فندقية «سينية» بالشرق الأوسط

كاتب محمد إبراهيم

اكد المدير العام لشركة جولدن جيت معتز السيسي بان الشركة ومعها مجموعه من المستثمرين كونت شركه سينية لاقامة سلسلة للشقق الفندقية فى كل من مصر وتركيا ودبي وبيروت والكويت في هذة المرحلة وستتوسع فى المرحلة المقبلة الى باريس ولندن والمغرب ومشروع سينية يعد المشروع الأكبر في العالم العربي حاليا فى الشقق الفندقية ، موضحا ان الشركه حريصة على التوسع فى هذا المجال في المستقبل .

واضاف خلال حفل التكريم الذي اقامته الشركة لتكريم قيادتها بمناسبة مرور اربعة اعوام على التاسيس والنجاح بالاضافة الى تكريم الاعلاميين ان الشركة حققت من النجاح الكبير في مسيرتها العملية خلال الأربع أعوام الماضية خاصة مع شركاء النجاح وهم شركه ميدكو سيدو التي قدمت الدعم المالي والاداري والمعنوي للشركة وشركه الفورسيزون للسياحة والسفر والتي يمثلها اوس الخلفان ومول 360 .

وأكد السيسى بان جولدن جيت ومجموعتها وهم شركه جولدن جيت للسياحه واسكان جلوبل لتنظيم المعارض وجولدن جيت لتنظيم المؤتمرات وفيوتشر جيت لحجز الفنادق والمصحات العلاجية وهولديز جيت لتسويق المنتجعات السياحية داخل وخارج الكويت وشركه ماجك باك للاستيراد والتصدير حريصون على التواصل وتقديم كل ما جديد للعملاء فى كافة المجالات العقارية .

تمنح فرصة الفوز لمدة 100 يوم

«بيتك»: 7 فائزين في السحب الخامس لحملة البطاقات اربح «آيفون 5s» يومياً

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» بأجهزة آيفون 5s في السحب الخامس للحملة الترويجية الجديدة بعنوان» اربح كل يوم جهاز آيفون 5s الذهبي لمدة 100 يوم مع بطاقات بيتك» والتي تستهدف تشجيع العملاء على استخدام بطاقات الفيزا وماستركارد «الائتمانية او الاعتماد او الدفع المسبق» في مشترياتهم، تعزيزا للقيمة المضافة للبطاقات، وخدمة لحركة السوق، بما في ذلك تنشيط المبيعات وتسهيل عمليات الشراء،وتتضمن الحملة جوائز يومية عند استخدام بطاقات بيتك الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق لسداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم :جريس سولانت استريموس، خالد فيصل محمد، محمد فاسي فاضلي، تهاني راشد ال بنعلي، تامر راشد المسيحي، وائل عبد القادر العبد الجادر، سعود ثاري الرشيدي.

الجائزة مع بطاقات بيتك

وتتيح الحملة التي تستمر لمدة 100 حتى 17 يناير المقبل، حصول كل مستخدم لبطاقات «بيتك» على فرصة واحدة لدخول السحب الذي يقدم فرصة ربح جائزة يومية قيمة عبارة عن جهاز «ايفون «S»5» مقابل كل 10 دنانير للشراء فقط داخل وخارج الكويت.

شهد زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الاتحاد الجمركي بلغت نسبته 31 في المئة

تقرير: ارتفاع حجم التجارة البينية لـ«مجلس التعاون» إلى 88 مليار دولار في 2012

«كونا» – ذكر تقرير اقتصادي صادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون امس ان السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون لتسهيل انسياب السلع بينها أسهمت في ارتفاع حجم التجارة البينية من ستة مليارات دولار في 1984 إلى 88 مليار دولار في 2012 .

وأكد التقرير الذي صدر بمناسبة انعقاد أعمال الدورة ال34 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بدولة الكويت في الفترة ما بين 9 – 10 من ديسمبر الجاري التأثير المباشر لقرار إقامة الإتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 على نمو التجارة البينية للدول الأعضاء .

وأشار في هذا الصدد إلى أن التبادل التجاري بين دول المجلس شهد زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الاتحاد الجمركي بلغت نسبة 31 في المائة فيما سجلت خلال الأعوام من 2003 – 2008 معدل نموي سنوي بلغ 28 في المائة .

واستعرض التقرير جهود الدول الأعضاء بمجلس التعاون لإزالة الحواجز الجمركية لمنتجاتها باعفائها من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية وإقامة منطقة تجارة حرة عام 1983 ثم الاتحاد الجمركي مطلع 2003 .

وقد تخلل تلك السنوات إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين الدول الأعضاء وتشجيع المنتجات الوطنية وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس فيما مثل قيام الاتحاد الجمركي دعما مباشرا للسوق الخليجية المشتركة التي أسهمت بدورها في زيادة التجارة البينية لدول المجلس .

وتضمنت القرارات والسياسات التي ساعدت في زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب للتمثيل التجاري في اي دولة عضو وكذلك السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية فيما بين دول المجلس دونما الحاجة إلى وكيل محلي .

كما تضمنت القرارات الهامة التي أسهمت في دعم التجارة البينية إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون وإقامة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي .

نمو حجم التجارة البينية

■ السياسات التي اتخذها المجلس لتسهيل انسياب السلع بين دوله أسهمت في ارتفاع حجم التجارة البينية

بحث مسار التنمية المستقبلي في مؤتمر متخصص

قيمة اقتصاد قطر غير المعتمد على النفط والغاز ستبلغ في 2015 نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي

■ اقتصاديون: الاستثمار الضخم في البنية التحتية يقود نمواً كبيراً في قطاع الاقتصاد

يتجه اقتصاد دولة قطر المتنوع إلى تحقيق إنجاز مهم يتمثل في تجاوز قيمة القطاع غير المعتمد على النفط والغاز فيه لأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015، وذلك حسب ما صرح به خبراء اقتصاديون مع تسارع الاستعدادات لعقد مؤتمر مالي مهم في الدوحة الأسبوع القادم.

ففي 2012، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر 192 مليار دولار أمريكي شكل فيه قطاع النفط والغاز «الهيدروكربونات» 58 في المئة، وفق تقرير حديث أصدرته مجموعة QNB.

ومن المنتظر أن ينمو القطاع غير المعتمد على النفط والغاز في الاقتصاد القطري من 42 في المئة في 2012 إلى أكثر من 50 في المئة في 2015 مدفوعاً بالمشاريع العملاقة للبنية التحتية التي ستقام لاستضافة بطولة كاس العالم في كرة القدم، حسبما ترى مجموعة QNB.

ومن المتوقع أيضاً أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5 في المئة في 2013، وبنسبة 6.8 في المئة في 2014، في حين ستستحدث في قطر أكثر من 240.000 وظيفة. وقال يوهانس مونغارديني، رئيس وحدة الاقتصاد في مجموعة QNB: «يشهد اقتصاد دولة قطر ازدهاراً كبيراً، ويدخل في الوقت الحالي مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي تعتمد على تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد التقليدي على قطاع النفط والغاز «قطاع الهيدروكربونات»، فسينتج عن الاستثمارات الضخمة في قطاع الإنشاءات والنقل والعقارات والبتروكيماويات نمو كبير للقطاع غير النفطي خلال السنوات القليلة القادمة.»

وتعتبر مجموعة QNB أول بنك تجاري تمتلكه قطر، وأقوى بنك في العالم حسب تصنيف بلومبيرغ ماركتس. ويتمتع الفريق الاقتصادي في QNB بفهم عميق لمشهد المالي في قطر.

يوهانس مونغارديني